مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: اتجاهات التسلح في أمريكا اللاتينية في مطلع القرن الحادي والعشرين
اسم الكاتب: أ.م.د. كوثر عباس الربيعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6858
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اتجاهات التسلح في أمريكا اللاتينية في مطلع القرن الحادي والعشرين

الاستاذ المساعد الدكتورة
كوثر عباس الربيعي(*)

مقدمة

يمثل موضوع الانفاق العسكري والتسلح احدى القضايا الشائكة في كل دول العالم لانه يتعلق اولا بالجانب الامني وهو امر يجعل الحصول على المعلومات عنه امراً شاقاً، كما ان له ابعادا اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة، وهو يؤثر في علاقات الدول ببعضها كما انه يعطي مؤشرات ذات دلالة عن الدول خاصة وان جميع دول العالم باختلاف حجومها وامكاناتها او درجة تقدمها تبدي اهتماما بموضوع التسلح، وهو امر يتخذ اهمية اضافية في الدول النامية لكثرة ماتواجهه من تحديات في الداخل والخارج.

ورغم الاهتمام الذي يبديه الباحثون بالانفاق العسكري والتسلح في دول العالم الكبرى فان دول اميركا اللاتينية لم تحظ باهتمام واضح في هذه الدراسات ربما لقلة المصادر المتوفرة باللغتين العربية والانكليزية، وربما لانها تعد من الدول الاقل انفاقا على التسلح من بين د ول العالم قياسا الى حجوم ميزانياتها العسكرية نسبة الى الناتج القومي، بل انها المنطقة الوحيدة في العالم التي يمكن ان نجد فيها دولة بلا جيش، وهي ايضا من المناطق الخالية من السلاح النووي، رغم امتلاك العديد من دولها للتقنية النووية.

ان تجربة دول اميركا اللاتينية من الموضوعات التي تستحق الدراسة لما فيها من تناقضات تعكس حقيقة كونها دولاً من عالم الجنوب وان جاورت الدولة المهيمنة في العالم، ونعني بها الولايات المتحدة الاميركية، التي ادى تدخلها وتأثيرها في احداث القارة الى ان كثيرا من الباحثين عدّوا هذه الدول مجرد تابع للجارة الاميركية الكبرى، ونفوا ان تكون لها شخصيتها المستقلة، وقد يصح هذا الامر بالنسبة للعديد منها الا ان دول اميركا اللاتينية كغيرها من الدول، ورغم ما عانته من خضوع للعديد من القوى الاستعمارية فانها تحرص على بناء تجربتها الخاصة.

ويسعى هذا البحث الى تسليط الضوء على برامج التسلح واتجاهات الانفاق العسكري في دول القارة مع محاولة اعطاء لمحة تاريخية موجزة والتعرف على مشكلات دولها .

وتشتمل هذه الدراسة الى جانب المقدمة على اربعة مطالب هي:

المطلب الاول: مشكلات اميركا اللاتينية:حدود الجغرافية والتاريخ
المطلب الثاني: عوامل الاهتمام بالتسلح
المطلب الثالث: من يحمل السلاح في دول اميركا اللاتينية
المطلب الرابع: مصادر التسلح اللاتيني
الخاتمة: وتشتمل على الخلاصة والاستنتاجات

(*) رئيس قسم الدراسات الامريكية -مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

المطلب الاول:

مشكلات اميركا اللاتينية:حدود الجغرافية والتاريخ

لابد من الاعتراف ان حدود قارة اميركا اللاتينية مازالت امرا غير متفق عليه، فالبعض يقسم القارتين الاميركتين الى ثلاث مناطق جغراقية هي:اميركا الشمالية والوسطى واخرى جنوبية، وبحسب هذا التوصيف فان اميركا الشمالية تضم ثلاث وحدات سياسية رئيسة هي:الولايات المتحدة وكندا والمكسيك فضلاً عن بعض المناطق التي ماتزال تحت السيطرة البريطانية والفرنسية والدانماركية، اما اميركا الوسطى فتضم جمهوريات كوبا وهاييتي وغواتيمالا والسلفادور والدومنيكان وهندوراس ونيكاراغوا وكوستاريكا وبنما، بينما تتألف اميركا الجنوبية من كل من: الارجنتين والبرازيل والاكوادور وارغواي وباراغواي وبوليفيا وبيرو وشيلي وفنزويلا وكولومبيا، كما تضم مجموعة مستعمرات تعود لبريطانيا وفرنسا وهولندا[1].

ويضع معهد استوكهولم لابحاث السلام الدولي في كتابه السنوي حدودا لاميركا اللاتينية تمتد من الحدود المكسيكية الاميركية جنوبا حتى منطقة باتوغونيا، وتشمل كل جزر البحر الكاريبي وتضم الدول التي كانت تخضع للاستعمار الاسباني والاستعمار البرتغالي(*)، وبعض الدول التي لاتتحدث اللاتينية مثل تلك التي كانت ولاتزال تخضع لبريطانيا وفرنسا وهولندا[2]. وما يعنينا في البحث عن قضية حدود اميركا اللاتينية هو محاولة ضبط البيانات وتقديم ما يمكن ان يوضح اتجاهات التسلح في المنطقة .

ولقد حدد عاملان متداخلان احدهما سياسي والاخر جغرافي منذ مطلع القرن الماضي وحتى اليوم، هوية الاقليم الى حد كبير.

اولهما: تزايد الهيمنة الاميركية، وان لم يكن بشكل كامل في الكاريبي واميركا الوسطى وكولومبيا والمكسيك، وتعد اميركا اللاتينية منطقة نفوذ تقليدية للولايات المتحدة منذ استقلال دولها عن الاستعمار القديم في القرنين التاسع عشر والعشرين، ورغم معارضة الكثير من الدول لمحاولات الهيمنة الاميركية فان بعض الدول ومنها البرازيل(اكبر دول اميركا اللاتينية) توصلت الى استنتاج يفيد بان الاحتفاظ بالاستقلال يفترض القبول بنوع من الارتباط مع الولايات المتحدة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا[3]. وقد واصلت الولايات المتحدة تدخلها في شؤون دول القارة حتى انها لم تتورع عن غزو بعض دولها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من اجل تغيير اي نظام حكم لايتفق مع توجهاتها كما حدث في هاييتي التي تعرضت لغزو عسكري اميركي في منتصف ايلول عام ١٩٩٤[4].

وبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر/ايلول ٢٠٠١ وجدت الولايات المتحدة فرصة لتشديد قبضتها على دول القارة واتجهت نحو الدفع باتجاهات متعددة.وما لم يكن مقبولا من قبل دول القارة قبل ذلك التاريخ اصبح محل نقاش وقبول في اغلب الاحيان.كما

---

[1] احمد عطية الله، القاموس السياسي ،دار النهضة العربية، القاهرة ،ط٣ ١٩٦٨، ص ص١١٨-١٢٠.

(*) سبب تسمية المنطقة (اميركا اللاتينية) يعود الى استخدام اكثر دولها اللغتين الاسبانية والبرتغالية وهي من اللغات اللاتينية.

[2] ماريا كريستينا روزاس، امريكا اللاتينية والكاريبي: الامن والدفاع في حقبة ما بعد الحرب الباردة،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ص٣٨٦.

[3] نقلا عن : ناظم عبدالواحد جاسور، سياسة التسلح وصناعة الاسلحة البرازيلية،من بحوث كتاب: التسلح في العالم الثالث،مركز دراسات العالم الثالث،جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٧،ص٣٧٦.

[4] مروى ممدوح سالم، هاييتي متى تنفرج الازمة؟ ،مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٧ يوليو١٩٩٩،ص٢٥١.

انها نشطت باتجاه تفعيل بعض الهياكل والتنظيمات القديمة واستحداث اخرى جديدة، تحت ذريعة الحرب ضد الارهاب.

فبعد عشرة ايام على تدمير برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، وفي اجتماع استثنائي لمنظمة الدول الأميركية خُصص للبحث في عملية الرد، أعلن وزير خارجية الأرجنتين أن: "معاهدة التعاون المتبادل الأميركية المشتركة[*] لا تزال سارية المفعول وصالحة كلياً، وهي تساعد في البحث في القواعد ووضع الاطار السياسي لأي رد عسكري محتمل"[1]. وقد جاء هذا التأكيد مفاجئاً جداً، فهذه المعاهدة التي عقدت في العام ١٩٤٧ وشملت جميع دول نصف الكرة الأرضية (باستثناء كوبا) لم تناقش امكانية تفعيلها سابقا الا في حالات انتقائية، منذ حرب المالوين التي وقعت بين بريطانيا والارجنتين في العام ١٩٨٢، وفي ذلك الحين رفضت الحكومة الاميركية تطبيق هذه المعاهدة وأيدت الجانب البريطاني في تلك الحرب، بالرغم مما ورد في بنود المعاهدة التي تنص عملياً على ان اي اعتداء على أي من الدول الأعضاء يعد اعتداء على جميع الأعضاء وذلك على مبدأ مماثل لمبدأ المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي. كما ان الرئيس المكسيكي فيسانتي فوكس كان قد وصف قبل احداث الحادي عشر من ايلول بايام، تلك المعاهدة - معاهدة التعاون المتبادل الأميركي المشترك- بأنها "حال جلية من البطلان واللاجدوى"[2].

ومع ذلك، فقد جرت الموافقة على العودة الى هذه المعاهدة بالاجماع من وزراء الخارجية الذين دعاهم الى الاجتماع الرئيس البرازيلي السابق (فرناندو هنريكي كاردوزو)، حيث عدت حكومات القارة ان احداث ١١ ايلول/سبتمبر تمثل تهديداً لـ"الأسرة الأميركية" وللأمن في نصف الكرة الأرضية[3].

وتجدر الاشارة الى ان الولايات المتحدة كانت قد اضطرت للتخلي عن قاعدتها في بنما في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩، بانتهاء امد معاهدة بنما، الا انها استبدلت تلك القاعدة بمواقع متقدمة أصغر حجما تضاف إلى قواعدها البرية والبحرية الكبيرة في غوانتانامو (كوبا) ومانتا (الاكوادور)[*] والقنطرة (البرازيل). وبسبب معارضة البرازيل بشكل خاص لم تتمكن الادارة الاميركية من تشكيل قوة أمريكية لاتينية متعددة الجنسية بهدف التدخل "الإنساني" في كولومبيا. بيد أن احداث نيويورك وواشنطن سمحت لها بفرض ميثاق ديموقراطي قاري يصادق على "حق التدخل" ويسمح للبنتاغون بالعمل على إنشاء قوة عسكرية موحدة أمريكية شمالية بالاشتراك مع المكسيك وكندا[4].

---

[*]ويطلق على تلك المعاهدة تسمية معاهدة ريو، وتم عقدها بين الولايات المتحدة ، وجميع دول اميركا اللاتينية باستثناء نيكاراغوا والاكوادور، وتهدف الى تضامن الدول الاعضاء في رد اي اعتداء على احدى دول المجموعة. انظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، مصدرسبق ذكره، ص١٢٠.

[1] جانيت هابل، JEANETTE HABEL) هندسة أمنية جديدة في الأميركتين موقع الدبلوماسية الجديدة على الانترنت. http://www.mondiploar.com

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

[*]بعد اعلان الاكوادور في عام ٢٠٠٧ انها لن تمدد عقد استخدام قاعدة مانتا، الذي ينتهي في عام ٢٠٠٩ ، سئل نائب وزير الخارجية الاميركي جون نيغرو بونتي، لدى زيارته للاكوادور في ايار/ مايو ٢٠٠٧ عن موقف حكومته من ذلك الاعلان فاجاب:" ان القرار بمنع الوصول يرجع الى الاكوادور " الا انه حث المسؤولين على اجراء دراسة جدوى، تقارن بين تكاليف ومنافع قرارهم.انظر نيغروبونتي يحدّد الخطوط العريضة للأهداف الأميركية للتنمية في أميركا اللاتينية على موقع(http://usinfo.state.gov) ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧

[4] تقرير عن (التوتر في أمريكا اللاتينية) على موقع العالم الدبلوماسي. http://www.mafhoum.com

اما الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأميركية التي لم تستطع التوصل الى اتفاق في حزيران/يونيو عام ٢٠٠١ لاقرار الميثاق الديموقراطي الأميركي المشترك الذي رأى بعض المشاركين أنه قد يشرع حق التدخل، فإن هذا الميثاق أقر بالاجماع وبدون مداولات، في الجمعية الاستثنائية لمنظمة الدول الأميركية التي انعقدت في ليما (عاصمة بيرو) في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١. غير ان بعض بنودها أثار العديد من التحفظات، وإذ كان الهدف من هذا الميثاق "تعزيز ديموقراطية المؤسسات وصونها"، ضد اي محاولة انقلاب عسكري، فهو قد حدد أيضاً أشكال اللجوء اليه والتدخل من جانب منظمة الدول الأميركية، هذه الأشكال التي بغموضها قد تؤمّن الظروف لممارسة حق التدخل[١].

بينما ابدى مجلس الدفاع الأميركي المشترك، -الجناح العسكري لمنظمة الدول الأميركية- استياءه من "غياب إطار شرعي محدد ومتجانس ينظم الأعمال التي يمكن أن ينفذها تشكيل من قوى عسكرية متعدد الجنسية في نصف الكرة، يعزز تحفظات الدول الأعضاء ويمنعها من المشاركة في هذه المهمات وقد عملت بعض الدول على الاعداد لمشروع قوة متعددة الطرف من أجل محاربة الارهاب وذلك بموافقة حكومة الارجنتين، حليفة الولايات المتحدة من خارج حلف الاطلسي، والتي اعلنت استعدادها للمشاركة في اي عملية عسكرية محتملة[٢].

وظهر خلال تلك المرحلة ان وضع آليات الدفاع الجماعي الخاص بالعمليات متعددة الجنسية في إطار مقاربة استراتيجية اقليمية، هو اهم مشاغل الادارة الاميركية وانه يستدعي توسيعاً دائماً لمجموعة أجهزة الأمن متعددة الاطراف. لذا أضيفت الى مجلس الدفاع الأميركي المشترك، اللجنة الفنية الخاصة بالامريكتين والتي أنشئت في العام ١٩٥٥ وهي تتألف من وزراء دفاع الدول الأميركية، ومهمتها بحسب ما اوضح وزير الدفاع الأميركي الاسبق وليم كوهن، "تعزيز العلاقات الشخصية" وتأمين الاجماع في إدارة الأزمات، واللقاءات المنتظمة بين قادة أركان مختلف الجيوش. وفي العام ١٩٩٩، أنشأت الجمعية العمومية لمنظمة الدول الأميركية لجنة أميركية مشتركة لمكافحة الارهاب كلفت وضع اطار بنيوي لمساعدة الدول الأعضاء في هذه المنظمة[٣].

ومع ذلك فان المخططين الأميركيين يرون أن تعدد هذه الأجهزة لا يكفي لتعويض "ضعف المؤسسات في الاطار الأمني لمنظمة الدول الأميركية" كونها ليست ملزمة بالقدر الكافي، فدول أميركا اللاتينية ليست مستعدة للتضحية بأولوياتها الوطنية لتحقيق مكاسب على الصعيد الاقليمي" خشية نفوذ الولايات المتحدة. وهكذا فإن توسيع تشكل الجيوش والعمليات العسكرية الى خارج حدود الدول، وبناء آليات الدفاع المشترك لا تزال تصطدم بمعارضة قوية، لكن الفكرة تفرض نفسها شيئاً فشيئاً، حتى ان بعض العسكريين يرون في

[١] جانيت هابل ، مصدر سبق ذكره.
[٢] المصدر نفسه.
[٣] المصدر نفسه.

ذلك وسيلة لتحديث تجهيزاتهم وتحويل وحداتهم الى الاحتراف[1]. وهو ماظهر في السنوات اللاحقة في تشيلي وبيرو بشكل واضح[*].

وتبرر الادارة الاميركية الدفاع عن مصالحها في المنطقة عبر مكافحة الاتجار بالمخدرات ومحاربة "الإرهاب" بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولكن واقع الامر يشير الى ان من المافيات الكولومبية والمكسيكية وحلقات وصلها في أمريكا الوسطى والكاريبي مرورا بالنظام المالي الذي يبيض أرباحها، لم يظهر هناك أي تراجع في تجارة المخدرات. لكن القمع يتركز على المزارعين الذين يدفعهم الفقر إلى انتاج الكوكا والخشخاش في كل من بوليفيا والبيرو وكولومبيا[2].

ورغم ان السياسيين الاميركيين يحاولون التغافل عن الحقيقة، التي تمثل في ان الاقتصاد والسياسات الليبرالية المستغلة كانت سببا فيما تشهده أمريكا اللاتينية من انقلابات بيضاء على منهج السياسة الأمريكية في القارة، عبر صناديق الاقتراع أو عبر التظاهرات الشعبية، وهذا الامر شمل الأرجنتين والبرازيل وأورغواي وبوليفيا وتشيلي وفنزويلا..الخ. ويبدو إن الحكومة الوحيدة في أميركا الجنوبية التي بقيت على ولائها الكامل للحكومة الأميركية هي الحكومة الكولومبية. ولم تعد كوبا معزولة في أميركا اللاتينية[3].

وكانت سببا أيضا لتتجه القارة أكثر من ذي قبل إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها؛ إما من خلال تطوير السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي "ميركوسور"، أو من خلال ظهور مشروعات جديدة مثل البديل البوليفاري ALBA الذي تسعى فنزويلا إلى أن يحظى بدعم وتأييد قادة القارة في محاولة لمواجهة النفوذ الأمريكي[4].

وقد شهد عام ٢٠٠٧ نشاطا واضحا من جانب الولايات المتحدة للتقارب وترميم الجسور مع دول اميركا اللاتينية بعد تصاعد حركات المعارضة للهيمنة الاميركية على القارة اللاتينية وصعود العديد من الحركات اليسارية الى الحكم عبر انتخابات ديمقراطية. كما ان الولايات المتحدة سعت خلال السنوات الاخيرة الى توطيد العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة واكد المسؤولون الاميركيون انها السبيل الافضل للقضاء على الارهاب المتمثل بعصابات الجريمة المنظمة والمخدرات.

فقد اعلن نائب وزيرة الخارجية الأميركية (جون نغروبونتي) أن العام ٢٠٠٧ هو عام "الانخراط" في الأميركتين بالنسبة للولايات المتحدة، للمساعدة في ضمان أن حكومات المنطقة الديمقراطية توفر لشعوبها الأمن والخدمات العامة والفرص التي تتوقعها منها هذه الشعوب "عن جدارة"[5].

---

[1] رضا محمد هلال ، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في بنما مجلة السياسة الدوليةالعدد١٣٧ يوليو ١٩٩٩ ، ص٢٤٧.

[*] تخصص حكومة تشيلي ١٠% من عائدات شركة النحاس المملوكة للدولة لتامين المشتريات العسكرية، حيث تم استغلال ارتفاع اسعار النحاس في الاسواق الدولية لتحديث الاسلحة والمعدات والاليات العسكرية. بينما عمدت البيرو لانشاء صندوق استملاك وتحديث واصلاح المعدات الدفاعية ليمول ب٤٠% من عائدات شركة كاميسي المنتجة للغاز. انظر:التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ص ص٤٤٧- ٤٤٩.

[2] تقرير عن (التوتر في أمريكا اللاتينية) مصدر سبق ذكره.

[3] ايمانويل والرشتاين، الموت بألف طعنة،على موقع كفاية ، بتاريخ الاول من ايار ٢٠٠٥ http://www.kefaya.org

[4] شيرين حامد فهمي ، أمريكا اللاتينية.. خروج عن النمط الأمريكي، موقع اسلام اونلاين٢٠٠٦/٣/١٩.

[5] اريك غرين،نغروبونتي ينادي بجعل ٢٠٠٧ عاما للانخراط في الأميركتين، على موقع(http://usinfo.state.gov) بتاريخ٠٧ أيار/مايو ٢٠٠٧

واضاف في اجتماع لمجلس الأميركتين،- وهو جمعية رجال أعمال مقرها في واشنطن- أن :"هذا العام هو عام الاندفاع للأمام، وليس عام الخروج عن المسار، أو التسليم بأن بعض أجزاء نصف الكرة الغربي يستحيل مساعدتها"."لقد وصلنا إلى مرحلة حيث لا نستطيع فيها أن ندع التقدم الذي حققناه في الأميركتين يفقد زخمه"[١].

ومن بين مبادرات التعاون بين الاميركيتين في المجالات الامنية والاقتصادية، المؤتمر الذي عقد في منتصف عام ٢٠٠٧ تحت عنوان "مؤتمر الكاريبي- نظرة سوية"[(*)]. وقد شارك فيه الى جانب الرئيس جورج بوش[(**)] رؤساء كتلة تضم ١٥ دولة كاريبية وتعرف بـ"كاريكوم"[٢].

وقد علق مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون نصف الكرة الغربي، توماس شانون[(*)]، على ذلك الحدث بالقول: "إن زعماء دول حوض الكاريبي يبذلون جهوداً "بطولية" في "التصدي" للتهديدات الأمنية في منطقتهم.و "أن دول حوض الكاريبي سجلت، رغم افتقارها إلى الموارد والتدريب الكافيين للقضاء على هذه التهديدات، فقد حققت بعض الانتصارات في معركتها ضد الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة ونقل الأسلحة المحظورة والاتجار بالبشر". وعدّ شانون التعاون الأميركي-الكاريبي عنصراً أساسياً في الجبهة الأمنية"[٣].

وفي المدّة من الرابع إلى الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥عقِدت القمة الرابعة للأمريكتين[(*)] في مدينة مار ديل بلاتا بالأرجنتين. ولقد التقى قادة الدول في النصف الغربي من الكرة الأرضية لمناقشة قضايا اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، التي ووصفت القمة بانها لم تكن ناجحة بل كانت اهداراً لفرصة أخرى لتأسيس علاقة جديدة وأكثر صحة بين الولايات المتحدة وجيرانها في أمريكا اللاتينية[٤].

ولم تكن تلك القمة أكثر من فرصة للظهور الدعائي.لانها لم تتوصل إلى حلٍ لأي من القضايا المهمة، ولم يتحقق أي تقدم فيما يتصل بالقضايا العديدة التي تزيد من اتساعً

---

[١] المصدر نفسه.

[(*)]عقد في واشنطن من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيو انظر: موقع http://usinfo.state.gov()

[(**)]تعهد الرئيس جورج بوش لدى تسلمه الحكم، أنه سيعير دول القارة الاميركية اهتماماً خاصاً، وان سياسته الخارجية ستتركز على مساعدة جيرانه الجنوبيين ودفع العلاقات معهم لرفعها الى اعلى المستويات ، الا ان احداث١١ ايلول/سبتمبر، اضطرته الى تبديل وجهة اهتماماته. لذلك فقد تاخرت زيارته الى اميركا اللاتينية سبع سنوات.المصدر: غسان الخوري ،جولة بوش في «حديقته الخلفية» متأخرة سبع سنوات!، صحيفة الحياة، لندن في ٢٠٠٧/٣/١٤

[٢] اريك غرين، توماس شانون ينوه بجهود منطقة الكاريبي "البطولية" في مواجهة التهديدات الأمنية، على موقع (http://usinfo.state.gov) بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو، ٢٠٠٧

[(*)]في مؤتمر صحفي في وزارة الخارجية في ٢١ حزيران/يونيو ، المصدر السابق.

[٣] المصدر نفسه. وقد أشار مساعد وزيرة الخارجية، علاوة على ذلك، إلى التعاون الأمني الأميركي-الكاريبي أثناء مباريات كأس العالم للكريكيت للعام ٢٠٠٧، التي جرت في ثماني دول كاريبية، قائلاً إنه أبرز أهمية العمل معا.وكان مكتب الأمن الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية، قد قدم للمسؤولين الكاريبيين سبع دورات تدريبية أمنية ومعدات خاصة تقدر قيمتها بأكثر من مئة ألف دولار بهدف المساعدة في ضمان الأمن أثناء ذلك الحدث الرياضي الذي استقطب مئات الآلاف من المتحمسين للعبة الكريكيت من جميع أنحاء العالم لحضور المباريات التي استمرت من ١٣ آذار/مارس حتى ٢٨ نيسان/ إبريل.

[(*)]كان قادة المنطقة قد أعلنوا أثناء عقد قمة الأمريكتين الأولى في ميامي في شهر ديسمبر/كانون الاول عام ١٩٩٤،انهم اتفقوا على أن المفاوضات الخاصة بالتجارة الحرة تنتهي في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥. وهو الامر الذي لم يتحقق ويبدو إن أهم أسباب الفشل في إحراز أي تقدم على مسار إنشاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين(FTAA) ، تكمن في عدم رغبة ادارة الرئيس بوش في فتح قطاع الزراعة أمام المنافسة القادمة من دول مثل الأرجنتين، والبرازيل، والأوروجواي . انظر: سباستيان إدواردز، هل تخسر الولايات المتحدة أمريكا اللاتينية؟ على موقع المركز الدولي لدراسات اميركا والغرب ICAWS

[٤] المصدر نفسه.

الفجوة بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية. وبصورة خاصة، لم يتحقق أي تقدم فيما يرتبط بإنشاء منطقة التجارة الحرة في المنطقة بسبب التباين في مواقف الاطراف المختلفة.

والعامل الثاني: تعزيز الحدود الوطنية بعد استقلال دول اميركا اللاتينية الذي تحقق اما عن طريق المفاوضات الدبلوماسية واما باستخدام القوة قبل الحرب العالمية الاولى، وكانت كوبا وجمهورية الدومنيكان وهاييتي والمكسيك وكل بلدان اميركا الوسطى واميركا الجنوبية قائمة كدول مستقلة انذاك. بينما كانت هاييتي اول البلدان التي حازت على الاستقلال، في سنة ١٨٠٤[١].

وفي عام ١٩٠٣، اعلنت بنما استقلالها عن كولومبيا بدعم من الولايات المتحدة، مقابل منحها امتياز شق قناة بنما، ووقع الطرفان اتفاقية تسيطر بموجبها الولايات المتحدة على منطقة القناة بصورة كاملة مقابل اجر سنوي[٢].

وقد شهدت المنطقة مشكلات حدودية وصراعات مسلحة بين دولها بعد الاستقلال حيث تحررت الاراضي من السيطرة الفرنسية والبريطانية الواحدة تلو الاخرى ابتداء من سنة ١٩٦٢، عندما حصلت جامايكا وترينداد وتوباغو[*] على استقلالهما. وحازت سورينام وهي مستعمرة هولندية على الاستقلال في سنة ١٩٧٥. لكن لاتزال أراضٍ عدة تابعة للقوى الاوربية[**].

وثمة خلافان حدوديان اخران في المنطقة يتعلق الاول منهما باجزاء من القارة القطبية الجنوبية حيث تطالب بها العديد من بلدان اميركا اللاتينية ، والثاني المفاوضات على اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة١٩٨٢[***]، وعند تطبيق هذه الاتفاقية، وقعت خلافات بين بلدان اميركا اللاتينية والكاريبي، والدول المجاورة وغيرها.

عموما يمكن القول ان منطقة اميركا اللاتينية عانت من حالة عدم استقرار سياسي، واجتماعي واقتصادي قادت الى الاهتمام بالتسلح لمواجهة التحديات بين دول الاقليم، وهي تحديات تراوحت بين المد والجزر بفعل الوضع الخاص لتلك الدول التي تجاور الولايات المتحدة مما يسمح لتلك الدولة القوية بالتدخل لزعزعة الامن احيانا ، الا ان الصراعات المسلحة نشأت بشكل كبير بين دول المنطقة نفسها بفعل التنافس والنزاع على الحدود او لاسباب اقتصادية بفعل الفقر الذي تعاني منه اغلب دولها.

وللتعرف على طبيعة المشكلات في المنطقة يمكن متابعة الجدول رقم (١) الذي يبين اسباب النزاعات في دول اميركا اللاتينية والكاريبي.

---

[١] رضا محمد هلال ، الانتخابات الرئاسية مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٧.

[٢] احمد عطية الله، القاموس السياسي،مصدر سبق ذكره، ص٢١٦. كذلك انظر:ماريا كريستينا روزاس، امريكا اللاتينية والكاريبي: الامن والدفاع في حقبة ما بعد الحرب الباردة،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ص ص٣٨٦ ،٣٨٧.

[*]كانت جامايكا وترينداد وتوباغو مستعمرات اسبانية ثم انتقلت جامايكا تحت السيطرة البريطانية في عام ١٨٧٠، وحصلت على استقلالها في عام ١٩٤٤، واصبحت احدى دول الكومنويلث البريطاني في عام ١٩٦٢،بينما اصبحت ترينداد مستعمرة بريطانية في عام ١٨٠٢ لتستقل ضمن مجموعة دول الكومنويلث في عام ١٩٦٢.(انظر: احمد عطية الله، القاموس السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٩، ٣٧٣)

[**]تحتل المملكة المتحدة خمس جزر،(الجزر البريطانية في الكاريبي هي انغيلا وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات وتوركس اند كايكوس، وفي منطقة جنوب الاطلسي تمتلك المملكة المتحدة جزر فوكلاندز/المالوين وساوث جورجيا وساوث ساندويش. وتملك هولندا الانتيل الهولندية واروبا وتمتلك فرنسا ثلاثة اراض خارجية واحدة منها موجودة في اميركا الجنوبية(هذه الاراضي هي غويانا الفرنسية وغوادالبي ومارتنيك) ولايزال الوضع السياسي لبعض الاراضي متنازع عليه، وتشتمل هذه بورتوريكو المرتبطة بالولايات المتحدة ، وخليج غوانتانامو الذي تستأجره الولايات المتحدة وتطالب به كوبا.وجزيرة نافاسا التي تحتلها الولايات المتحدة وتطالب بها هايتي.

[***]اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو ما يعرف بقانون البحار الدولي، هو المعني بترسيم الحدود البحرية بين الدول وتحديد امتداد المياه الإقليمية وأماكن الاستغلال الاقتصادي أمام السواحل والبحار المطلة عليها.

الجدول رقم (١)الخلافات بين الدول التي تشمل بلدان امريكا اللاتينية والكاريبي

الدول او المناطق	اسباب النزاع
١. النزاعات الكبرى	
بيليز- غواتيمالا	ترسيم الحدود
بوليفيا –تشيلي	خلاف على الاراضي بشأن الوصول الى المحيط الاطلسي وتصدير الغازالبوليفي
كولومبيا- نيكاراغوا	خلاف حدودي على سان اندريز وجزر برفيدنس
كولومبيا- فنزويلا	٢٤ خلافا على ترسيم الحدود، والهجرة وحروب العصابات والتهريب وتهريب المخدرات.
كوستاريكا-نيكاراغوا	ترسيم الحدود والهجرة.
جمهورية الدومنيكان-هايتي	الهجرة، ترسيم الحدود.
السلفادور-هوندوراس	الهجرة، قرار محكمة العدل الدولية بشأن ترسيم الحدود.
السلفادور-هوندوراس-نيكاراغوا	ترسيم الحدود البحرية في خليج فونسيكا، استغلال مصادر الصيد.
هوندوراس- نيكاراغوا	ترسيم الحدود في المحيط الاطلسي، الهجرة.
تريندادوتوباغو- فنزويلا	الحدود البحرية الموارد الطبيعية.
٢. النزاعات الصغرى الناشطة:	
تشيلي – بيرو	تطبيق معاهدة ليما لسنة ١٩٩٢.
غويانا-سورينام:	النزاع بشأن محور الحدود البحرية للاراضي، تطالب سورينام بمثلث من الارض بين نهري نيو وكوتاري في خلاف بشأن منابع نهر كورانتين.
٣. النزاعات الكامنة:	
الارجنتين اوستراليا،تشيلي،فرنسا ،نيوزيلندة، النرويج، المملكة المتحدة	مطالب السيادة على مناطق في القارة الجنوبية.
الارجنتين،المملكة المتحدة	جزر فوكلاندز/مالوين،وساوث جورجيا وساوث ساندويش
كوبا والولايات المتحدة	خليج غوانتانامو.
غويانا- فنزويلا	تطالب فنزويلا ب٤٠% من اراضي غويانا
غويانا الفرنسية- سورينام	تطالب سورينام بالمنطقة الواقعة بين نهري ليتاني وماروويني، المنبعان ونهر لاوا
هايتي-الولايات المتحدة	جزر نافاسا

المصدر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي الكتاب السنوي٢٠٠٥ ، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية،ص٣٨٩

المطلب الثاني:عوامل الاهتمام بالتسلح:

جاء الاهتمام بالتسلح في دول اميركا اللاتينية انطلاقا من الاهتمامات التقليدية المتمثلة باعتبارات الامن على الصعيدين الخارجي والداخلي وهي تتحدد في[١]:

١. الحاجة للتنمية .
٢. تعزيز الذات القومية.

[١] **عبد الجبار مصطفى، الصراع الدولي والتسلح في العالم الثالث، من بحوث كتاب التسلح في العالم الثالث، جامعة بغداد، بغداد ١٩٨٨،ص١٦.**

٣. الرغبة في التمايز السياسي.
٤. محاولة بناء نموذج وطني.

الى جانب ذلك يدخل العامل الخارجي طرفا في عملية التسلح حيث تحصل دول المنطقة على الاسلحة من مصادر مختلفة في مقدمتها الولايات المتحدة والصين وروسيا.وتتنافس هذه الدول من اجل الحصول على منافذ لاسواق المنطقة، وتقوم بتقديم التسهيلات وبرامج التدريب .

ففي العقدين الاخيرين من القرن الماضي شهدت بلدان اميركا اللاتينية تحولات هائلة ، وخلال الثمانينات عانت معظم اقتصادات هذه البلدان من ركود حاد. وقد ورثت هذه البلدان سياسة بديل الاستيراد من الكساد العظيم في الثلاثينات . حيث كانت الازمة في الثمانينات احد الاسباب الرئيسة وراء تعديل السياسة وتبني نموذج الاقتصاد المفتوح المتحرر من القيود والخصخصة –وهو ما يسمى باجماع واشنطن . وفي الوقت نفسه، طورت عدة مبادرات اقليمية للتعاون الاقتصادي والتكامل، التي زادت الثقة وفتحت الطريق امام درجات اكبر من التعاون بين دول الاقليم وعلى الساحة السياسية، حيث سقطت معظم الانظمة السلطوية في الاقليم وحلت محلها حكومات مدنية منتخبة بصورة ديمقراطية[١].

كما حدثت ايضا تغييرات مهمة في المجال الامني فقد شهد الاقليم في الثمانينات صراعات مسلحة في اميركا الوسطى بعضها داخلي كما هي الحال مع : السلفادور ١٩٧٩-١٩٩٢، وغواتيمالا١٩٨٢-١٩٩٥، ونيكاراغوا١٩٧٩-١٩٩٠ . وشملت الصراعات الاخرى الارجنتين والمملكة المتحدة(حرب الفوكلاندز/المالوين سنة ١٩٨٢) والاكوادور وبيرو ١٩٨١ وغرينادا(الغزو الاميركي في سنة ١٩٨٣) وبنما الغزو الاميركي سنة ١٩٨٩. واعقبت هذه الصراعات عمليات سلام عززت المصالحة الوطنية وقلصت التوترات بين الدول المتجاورة في اميركا الوسطى والجنوبية . بل ان الارجنتين وتشيلي حلتا معظم خلافاتهما الحدودية في التسعينات. بالاضافة الى ذلك خضعت القوات المسلحة في بلدان اميركا اللاتينية الى السلطة المدنية بالتدريج، ومنحت مسؤوليات جديدة في مجالات عمليات حفظ السلام[٢].

مع ذلك لايزال الاقليم يواجه تحديات امنية كبيرة ، وتشكل الازمات السياسية والاجتماعية مصدرا من مصادر الصراع إذ يعد التفاوت في توزيع الدخل فيها الاكبر في العالم. مما ادى الى استمرار الأزمات السياسية فيها وتعثر عمليات اصلاح القوات المسلحة ، رغم الوفاء ببعض الاهداف.بينما استخدمت الاكوادور وبيرو القوة المسلحة في خلاف حدودي سنة ١٩٩٥[٣]..

وكان للأزمات الاقتصادية أو المالية، المكسيكية في ١٩٩٥ والبرازيلية والاكوادورية في ١٩٩٩ والارجنتينية في ٢٠٠١، انعكاسات مدمرة، وأدت الظروف الاجتماعية والسياسية الى تصاعد حركات الاحتجاج ومن الأدلة على ذلك عمليات الاحتجاج الضخمة من قبل مزارعي بوليفيا، وتمرد السكان الأصليين في الاكوادور وثورة "البيكيتيروس" في الأرجنتين. وأخيراً فإن الحرب الأهلية في كولومبيا تهدد بتفجير

[١] كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي لعام ٢٠٠٥ص٣٨٣
[٢] المصدر نفسه صص٣٨٤، ٣٨٥.
[٣] جانيت هابل، مصدر سابق.

الاضطرابات في مجمل المنطقة، فيما حكومة (هوغو شافيز) في فنزويلا تثير سخطاً متزايداً لدى الادارة الاميركية. وبالرغم من أن هذا الجزء من القارة لا يواجه تهديداً عسكرياً من اي قوة عدوة فإن حالات "الغليان" هذه نشطت مجدداً الاهتمامات الأمنية[1].

والى جانب النزاعات التقليدية بين الدول ، توجد توترات بسبب الخصومات بين بلدان اميركا اللاتينية والكاريبي، على سبيل المثال، التفاعل بين المكسيك والولايات المتحدة معقد ويشمل قضايا مثل الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، والامن على الحدود.

كما ان هناك اسبابا اخرى لحمل السلاح تتمثل بـ:

١. تجارة المخدرات: تعاني العديد من دول اميركا اللاتينية والكاريبي من مشكلة الاتجار بالمخدرات وزراعتها وما يرتبط بذلك من عصابات وتخريب اقتصادي وخلل امني.

وقد اشارت تقارير منظمة الامم المتحدة في عام ١٩٩٩ الى ان بنما تعد مركزا عالميا واقليميا لعمليات غسيل الاموال وتجارة المخدرات وقدرت تلك المصادر حجم هذه التجارة باكثر من ٨٠ مليار دولار سنويا[2].

وبسبب ضعف القدرات الامنية لهاييتي اتخذ منها تجار المخدرات قاعدة انطلاق لتهريب الكوكايين الى داخل الولايات المتحدة[3].

وتضرب تجارة المخدرات بجذور عميقة في البنية الاقتصادية لعديد من بلدان القارة، وخاصة بيرو(التي تنتج اكثر من ٦٠% من الانتاج العالمي لمادة الكوكا) ثم بوليفيا وكولومبيا والبرازيل، وتستقطب مافيا المخدرات قطاعات واسعة من الافراد في تنظيم مليشيا مسلحة ومنظمة تشكل الجناح المسلح لهذه التجارة، حيث تشرف على حماية مناطق الزراعة وتصنيع وتصدير المخدرات عبر المكسيك الى الاسواق الاميركية التي تجتذب ٩٠%من المخدرات القادمة من اميركا اللاتينية، ويقدر الخبراء ان قيمة تجارة المخدرات في العالم تبلغ ٣٠٠مليار دولار سنويا ، وتختص اميركا اللاتينية منها بنحو ١١٠ مليار دولار، ومن خلال عمليات غسيل الاموال القذرة يتداول كبار تجار المخدرات مليارات الدولارات في اقتصادات بلدان القارة[4].

٢. الارهاب وانتشار العصابات والجريمة المنظمة: تم تحديد الارهاب الدولي وتجارة المخدرات وموجات المهاجرين وتشوّه البيئة على انها "تهديدات غير تقليدية على مستوى العالم" فهي تمثل العدو الجديد. وفي الحقيقة أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي استخدم دائما ذريعة لتشريع تدخل الولايات المتحدة وسائر الدول، والذي "يبرز مجدداً كخطر محتمل بالنسبة الى الأمن الإقليمي"، هذا فضلاً عن أن "الحرب على المسلحين الكولومبيين الذين يسيطرون على نصف الأراضي تقريباً يمكن ان تمتد الى فنزويلا وبنما والاكوادور والبرازيل، مما يؤدي الى حالات توتر متزايدة ووجود قوات عسكرية اضافية

[1] المصدر نفسه.
[2] رضا محمد هلال ، مصدر سابق،ص٢٥٠.
[3] رضا محمد هلال"السياسة الامريكية تجاه امريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية العدد ١٥٠ ، اكتوبر ٢٠٠٢، ص١٩٨
[4] مروى ممدوح سالم ،هاييتي متى تنفرج الازمة؟ ،مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٧ يوليو١٩٩٩،ص٢٥٣.

على الحدود. كما ان السياسة الأميركية إزاء كولومبيا تتجه الى توسيع أبعاد هذا النزاع"[1].

لكن لابد من اثارة نقطة مهمة في هذا المجال وهي: من الذي يحدد من هم الارهابيون؟ ففي البرازيل اتهم العسكريون مرات عدة "حركة مزارعين بلا ارض" بأنها حركة من هذا النوع، وفي المكسيك واجه الزاباتيون(نسبة الى زاباتا البطل الاسطوري في المكسيك) التهمة نفسها. أما المجلس الوطني للاستعلامات التابع للـ "سي.أي.آي." ومركز الأبحاث العسكرية في تشيلي فقد رصدا "تحدياً جديداً للأمن الداخلي": إنه خطر السكان المحليين في المكسيك على أرض النار... وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، وضعت دائرة الدفاع الأميركي المشترك مشهدا يتوسع فيه النزاع "مما قد يؤدي الى حرب إقليمية شاملة ذات أبعاد اتنية ودينية"[2]. وعلى ذلك علق (دارك كوستا) منسق مركز الدراسات الاستراتيجية في مدرسة القتال العليا في البرازيل: "لقد طلبت الى هوغو شافيز والى الميليشيا الكولومبية ان ينتبهوا للأمر"[3].

ان تعدد مشكلات اميركا اللاتينية وتنوعها يمكن ان يكون سببا مهما لاتجاهها نحو شراء السلاح وعقد الصفقات مع اكثر من دولة ، ولكن قبل تحديد مصادر التسلح لابد لنا من تحديد الاطراف التي تحمل السلاح.

المطلب الثالث: من يحمل السلاح في دول اميركا اللاتينية:

جاء تحرر العديد من دول اميركا اللاتينية بعد حركات مقاومة مسلحة ادت الى انهاء الاستعمار في العديد منها بينما اتسمت مراحل لاحقة بوقوع انقلابات ثورية كما جرى في كوبا في عام ١٩٥٩ وعسكرية قادت الجيش لتولي السلطة فيها كما حدث في البرازيل في عام ١٩٦٤[4].

وشهدت بنما اربعة انقلابات عسكرية خلال السنوات ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٨٤، ١٩٨٦ ولم تستقر الامور الا بعد تدخل الولايات المتحدة عسكريا وخلع الجنرال مانويل نورييغا واعادة الحكم المدني لبنما في عام ١٩٨٩[5].

وتشير الاحصاءات الى ان معدل نسبة النفقات العسكرية الى اجمالي الناتج المحلي لدول اميركا اللاتينية بلغت خلال التسعينات من القرن الماضي وفي مطلع القرن الحالي ١,٣% وكالاتي[6]:

في عام ١٩٩٣ بلغت النسبة ١,٤% وفي عام١٩٩٩ بلغت ١,٣% وفي عام ٢٠٠٠ بلغت النسبة١,٢% وفي عام ٢٠٠١ بلغت النسبة ١,٣%.

ولم تتفق المصادر المختلفة على تحديد الدولة الاكثر انفاقا على السلاح في اميركا اللاتينية والكاريبي، الا ان هناك من يرجح ان تحتل تشيلي المرتبة الأولى بين دول أمريكا اللاتينية من حيث الإنفاق العسكري، إذ بلغ حجم هذا الإنفاق في العام ٢٠٠٥ ما يقارب ٣٣ مليار دولار أمريكي، تلاها في ذلك كل من كولومبيا والبرازيل والأرجنتين والبيرو وأخيراً فنزويلا[7]. ويبدو ان

---

[1] جانيت هابل، مصدر سابق.
[2] المصدر نفسه.
[3] المصدر نفسه.
[4] ناظم جاسور،مصدر سابق ص٣٦٨.
[5] رضا محمد هلال،الانتخابات الرئاسية والتشريعية ،مصدر سابق، ص٢٤٧
[6] اليزابث سكونز ووويي اوميتوغن واخرون، النفقات العسكرية ، من كتاب التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣،ص٤٧٠.
[7] فادي نصار، أمريكا اللاتينية.. سباق تسلح أم ماذا، صحيفة النور- العدد ٢٨٥ ، القاهرة، ٢٠٠٧/٣/١٤

فنزويلا زادت انفاقها العسكري خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ واصبحت الزيادة في انفاقها العسكري هي الاعلى بين دول اميركا اللاتينية لتحتل المرتبة الرابعة، وهي تتذرع بالمخاوف من احتمال غزو من قبل جارتها الولايات المتحدة لتبرير ذلك الانفاق[١]. كما اعلن الرئيس هوغو شافيز، انه، مع حلول عام ٢٠١٢ ستمتلك فنزويلا ١٢ غواصة حربية. فيما بلغ الإنفاق العسكري في العامين٢٠٠٤ و٢٠٠٥ (٤،٥) مليار دولار. وبذلك يرى الخبراء العسكريون أن فنزويلا مع نهاية عام ٢٠١٢ ستكون أكبر قوة عسكرية في المنطقة .كما أعلنت البرازيل عن نيتها في امتلاك غواصة نووية في العام ٢٠١٠، وصرح رئيسها (لولا داسيلفا) أن بلاده ليست في سباق تسلح مع أحد، وأنها لا تنافس فنزويلا على قيادة دول المنطقة[٢].

بينما يشير الكتاب السنوي لنزع السلاح والامن الدولي،لعام ٢٠٠٧ الى ان البرازيل وهي اكبر دول الاقليم تقع في المرتبة الرابعة عشرة بين دول العالم في حجم انفاقها على التسلح[٣].

وبالمقابل فان ثلاثا من دول اميركا اللاتينية هي الارجنتين وغواتيمالا وفنزويلا خفضت نفقاتها العسكرية في عام ٢٠٠٢، (عادت تلك الدول لزيادة ميزانياتها في عام ٢٠٠٥ وما بعده) وكانت وراء هذا التخفيض عوامل مختلفة حيث نجم الانخفاض في الارجنتين عن سوء الاوضاع الاقتصادية بينما تم خفض الانفاق العسكري في غواتيمالا وفاءا لتعهدات بموجب اتفاقيات السلام لعام١٩٩٦ (وهي اتفاقيات وقعت بين الحكومة والمعارضة المسلحة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٦)[٤].

ومعلوم ان الانفاق العسكري للدول يحسب على اساس حجم الجيش الرسمي وصنوفه العسكرية الا ان الجهات التي تحصل على السلاح في دول اميركا اللاتينية وغيرها من دول العالم النامي والتي تعاني من مشكلات امنية، ليست الجهات الرسمية فحسب بل ان هناك العديد من الجهات المسلحة تعمل على الساحة الاميركية اللاتينية، ومن هنا فان الجهات التي تستخدم السلاح عموما هي:

١. الجيش والشرطة.
٢. حركات المعارضة المسلحة.
٣. العصابات المنظمة وتجار المخدرات .

اولا: الجيش والشرطة:رغم ان العديد من دول اميركا اللاتينية استطاعت التحرر من الاحتلال الاجنبي بفعل الحركات المسلحة، وشهدت سنوات ما بعد الاستقلال في العديد منها الكثير من الانقلابات العسكرية (على سبيل المثال: شهدت هاييتي ٣٠ انقلابا سياسيا وعسكريا منذ استقلالها قبل مائتي عام) الا ان دول المنطقة توصلت الى اتفاق فيما بينها في عام ١٩٩٣ اطلقت عليه تسمية ميثاق الدول الاميركية يقضي بعدم الاعتراف بحكومات الانقلابات العسكرية وترسيخ مبدأ الفصل بين الجيش والسياسة[٥].

وقد شكلت القوات العسكرية ابان الحرب الباردة عبئا كبيرا على دول اميركا اللاتينية وادت الى انعكاسات اجتماعية واقتصادية خطيرة لذا فان اغلب دول اميركا

---

[١] بيتر ستالينهايم، كاتالينا بيردومو واليزابيث سكونر، الانفاق العسكري، من بحوث التسلح ونزع السلاح الكتاب السنوي ٢٠٠٧، معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي. ص٤٢٦

[٢] فادي نصار، مصدر سبق ذكره.

[٣] اليزابث سكونز ووويي اوميتوغن واخرون، مصدر سبق ذكره،صص٤٧٥-٤٧٦

[٤] بيتر ستالينهايم واخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٢٧.

[٥] يسرا الشرقاوي"هاييتي هزيمة الديمقراطية في اميركا اللاتينية ،السياسة الدولية العدد العدد١٥٦ ابريل/٢٠٠٤ ،ص١٦٤.

اللاتينية اتجهت نحو تخفيض قواتها العسكرية وتقليص انفاقها العسكري الى حد كبير في المرحلة اللاحقة. وفي الجدول الاتي الارقام الرسمية التي امكن التوصل اليها لتشكيلات القوات المسلحة في دول اميركا اللاتينية في عام ٢٠٠٤:

جدول رقم (٢) القوات المسلحة في اميركا اللاتينية والكاريبي في عام ٢٠٠٤

البلد	السكان	الجيش	البحرية	سلاح الجو	اجمالي القوات المسلحة
الارجنتين	٣٨٤٢٨٠٠٠	٤١٤٠٠	١٧٥٠٠	١٢٥٠٠	٧١٤٠٠
بوليفيا	٨٨٠٨٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠	٣٠٠٠	٣١٥٠٠
البرازيل	١٧٨٤٧٠٠٠٠	١٨٩٠٠٠	٤٨٦٠٠	٦٥٣١٠	٣٠٢٩١٠
تشيلي	١٥٨٠٦٠٠٠	٤٧٧٠٠	١٩٠٠٠	١١٠٠٠	٧٧٧٠٠
كولومبيا	٤٤٢٢٢٠٠٠	١٧٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٧٠٠٠	٢٠٧٠٠٠
كوبا	١١٣٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠٠	٤٩٠٠٠
الدومنيكان	٨٧٤٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٠٠٠	٥٥٠٠	٢٤٥٠٠
الاكوادور	١٣٠٠٣٠٠٠	٣٧٠٠٠	٥٥٠٠	٤٠٠٠	٤٦٥٠٠
السلفادور	٦٥١٥٠٠٠	١٣٨٥٠	٧٠٠	٩٥٠	١٥٥٠٠
غواتيمالا	١٢٣٤٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٥٠٠	٧٠٠	٢٩٢٠٠
هوندوراس	٦٩٤١٠٠٠	٨٣٠٠	١٤٠٠	٢٣٠٠	١٢٠٠٠
المكسيك	١٠٣٤٥٧٠٠٠	١٤٤٠٠٠	٣٧٠٠٠	١١٧٧٠	١٩٢٧٧٠
نيكاراغوا	٥٤٦٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٨٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠٠
باراغواي	٥٨٧٨٠٠٠	٧٦٠٠	١٤٠٠	١١٠٠	١٠١٠٠
بيرو	٢٧١٦٧٠٠٠	٤٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٨٠٠٠٠
اورغواي	٣٤١٥٠٠٠	١٥٢٠٠	٥٧٠٠	٣١٠٠	٢٤٠٠٠
فنزويلا	٢٥٦٩٩٠٠٠	٣٤٠٠٠	١٨٣٠٠	٧٠٠٠	٥٩٣٠٠

ملاحظة(أ) لاتمتلك كورسيكا وبنما قوات مسلحة وتعمل غواتيمالا على تقليص جيشها الى ١٥٥٠٠ جندي.

المصدر:نقلا عن كتلب: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي،الكتلب السنوي ٢٠٠٥ ، معهد ستوكهولم لابحث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ص٣٩٨

ثانيا: حركات المعارضة المسلحة:يقصد بالجماعات المسلحة تلك التنظيمات المسلحة التي لها اهداف سياسية معلنة وتعمل خارج سلطة الحكومة والدولة ولها بنيان قيادي والتي تقوم باعمال عنف متعددة ينتج عنها خسائر. وتنشط هذه الحركات اما بهدف الاستقلال الوطني او استقلال اقليم معين او فرض رأي ديني او عنصري متطرف او اخراج قواعد عسكرية اجنبية عن اراضي دولتها ، وهي نشاطات تراها الدولة الام خروجا عن الشرعية الدستورية وتهديدا لامنها القومي.وقد تصنفها مصادر اخرى بالجماعات الارهابية على اساس انها تهدد الامن والسلم الدوليين او تهدد مصالح بعينها مثل التصنيف الذي يوضع كل سنتين من قبل وزارة الخارجية الاميركية للمنظمات الارهابية الاجنبية.ويبلغ العدد التقريبي لهذه المنظمات نحو ١٢٨ منظمة تعمل في ٤٧ دولة مقسمة على مناطق العالم المختلفة[١].

وتحتل منطقة اميركا اللاتينية والكاريبي المركز السادس في التوزيع العالمي للجماعات المسلحة، باجمالي ست جماعات مسلحة في دولتين فقط تمثل نسبة٤%من اجمالي الجماعات العسكرية، اما بحسب الفاعلية فان الجماعات المسلحة في اميركا اللاتينية

[١] رضا محمد هلال"السياسة الامريكية تجاه امريكا اللاتينية ، مصدر سابق، ص١٩٨.

والكاريبي تحتل المركز الثالث بوجود خمس جماعات فاعلة من مجموع ست جماعات مسلحة وبنسبة ٨٣%من اجمالي جماعاتها المسلحة وتنشط هذه الجماعات في بيرو وكولومبيا بشكل خاص حيث توجد في بيرو اثنتان من الجماعات المسلحة وفي كولومبيا اربع مجموعات[١].

وتمثل الاوضاع في كولومبيا مثالا واضحا على هذا النوع من الجماعات حيث ادى الصراع بين الحكومة الكولومبية ومجموعة المقاومين المتمثلة بالقوات الثورية الكولومبية (FARC) وجبهة التحرير (FNL) منذ اوائل الستينات الى قتل اكثر من ٣٠,٠٠٠ شخص، وعلى الرغم من ان مجموعتي المقاومين كلتيهما لم تتخليا عن معارضتهما السياسة القائمة على ايديولوجية ماركسية، فان المحللين متفقون عموما على ان المضمون السياسي للصراع يتراجع بالتدريج لمصلحة متابعة الاطراف المتحاربة لجداول اعمال اقتصادية ، وفي الدرجة الاولى من خلال تهريب المخدرات وعمليات الخطف[٢].

ويمتاز الصراع في كولومبيا بتعقده بفعل الدور الذي تلعبه قوات الدفاع الذاتي المتحدة لكولومبيا (AUC) السائدة بين القوات شبه العسكرية العديدة التي نشأت في وجه الحكومة والمجموعات المتمردة على حد سواء ، ولاعبين كبار في تجارة المخدرات[*]. وقد ادت المفاوضات بين حكومة الرئيس (الفارو اوريبي فيلز) وقوات الدفاع الذاتي المتحدة لكولومبيا الى وقف اطلاق النار في تموز/يوليو ٢٠٠٣. وفي ١٣ ايار/مايو٢٠٠٤ تم توقيع اتفاقية راليتو٢ التي انشئت بموجبها "منطقة محايدة للقوات شبه العسكرية. وبدأ نزع سلاح هذه القوات جديا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وكان مقررا ان يشمل ٣٠٠٠ مقاتل من مجموع ٢٠,٠٠٠ قبل نهاية العام ، لكن التقدم كان بطيئا.(كان من المقرر ان يتم بحلول عام ٢٠٠٦ نزع سلاح جميع المقاتلين شبه العسكريين) ومع ان كبح قوات الدفاع الذاتي لكولومبيا خطوة مهمة الى الامام، فان المساندة الدولية تخف بسبب مزاعم حول تواطؤ الحكومة مع قوات الدفاع الذاتي وقتالهما جنبا لجنب ضد المقاومين. بما في ذلك شن الغارات عبر الحدود داخل الاكوادور وفنزويلا[٣].

وقد قام الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز بتحريك ملف المخطوفين لدى حركات المعارضة الكولومبية، (القوات المسلحة الثورية الكولومبية) واستطاع ان يحرر رهينتين امضتا نحو ست سنوات في الاحتجاز، واعلن انه سيسعى للافراج عن رهائن اخرين. وهذا الامر ادى الى تهدئة العلاقات المتأزمة بين فنزويلا وكولومبيا[*].

٣. عصابات الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات: تعاني العديد من دول اميركا اللاتينية من العصابات المنظمة وهي عصابات اشتد نشاطها بفعل تحول بعض

---

[١] عادل مسعود "عصر العنف:خريطة انتشار الجماعات المسلحة على الساحة العالمية" مجلة السياسة الدولية العدد١٥٦ ابريل ٢٠٠٤ ،ص٢٢٦.

[٢] ريناتا دوان وكارولين هولمكويست، الصراعات المسلحة الكبرى،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ص١٨٤

[*] تشكلت (AUC) رسميا في العام ١٩٩٧ لكن جذورها تعود الى ٣٠ عاما تقريبا، وهناك من يرى ان ٤٠% من الاراضي الكولومبية تحت سيطرةFARC) او(AUC) وان المجموعتين مسؤولتان عن ٧٠%من المخدرات التي تخرج من البلد.

[٣] المصدر نفسه، ص١٨٤

[*] وافق الرئيس الكولومبي ألفارو أوريبي على مهمة الإنقاذ على الرغم من نزاع دبلوماسي بينه وبين شافيز، الذي يصف الولايات المتحدة بأنها "إمبراطورية"، ويتهم أوريبي حليف البيت الأبيض بالتآمر لشن هجوم ترعاه الولايات المتحدة على فنزويلا.وكالة الصحافة الفرنسية، في ٢٠٠٨/٢/٩

دول القارة الى مصدر او معبر لتجارة المخدرات ، وتتنوع انواع العصابات بتنوع اسباب نشؤها والجهات الداعمة لها، ولابأس من الاشارة الى ان تردي الاوضاع الاقتصادية وكثرة الازمات التي تعرضت لها دول المنطقة ساعدت على نشوء الكثير من العصابات المسلحة وتقويتها وتوفير التمويل اللازم لنشاطاتها من تجارة المخدرات بشكل اساسي. ففي هاييتي قام الرئيس الاسبق جان برتراند اريستد بعد تعرضه لانقلاب عسكري في عام ١٩٩١ (اعيد بعده بدعم اميركي)، بحل الجيش واستبداله بقوة شرطة يتراوح عددها بين ٤ و٥ الاف فرد، وقد تحولت غالبية قيادات الجيش الى قيادات وعناصر للعصابات المسلحة التي اصبحت ابرز سمات عهد الرئيس جان برتراند اريستيد، وقد عملت هذه العصابات كجنود مرتزقة خلال الاعوام اللاحقة يقاتلون في صفوف من يدفع اكثر سواء كانت حكومة اريستد او معارضيه. بل ان اريستد كان يستعين باحدى العصابات التي سميت جيش كانيبال وقد انقلبت عليه بعد مقتل رئيسها واتهام اريستد بالضلوع في قتله وقامت بتغيير كنيتها وبدأت باستخدام اسلحة اريستد ضده واعلنت تحالفها مع القوات المعارضة[1].

وخلال الازمة السياسية التي شهدتها هاييتي في عام٢٠٠٣ و٢٠٠٤ وانتهت باستقالة اريستد ورحيله عن هاييتي عادت قيادات الشرطة والجيش السابقين على راس مليشيات مسلحة لاسقاط اريستيد في مطلع عام٢٠٠٤، وللمرة الثالثة دخلت القوات الاميركية الى هاييتي بدعوى اعادة الاستقرار بعد مدّة من الاضطرابات السياسية وتوجهت قوة اميركية مكونة من ١٦٠٠ عسكري اميركي الى العاصمة بورت اوبرانس واستعانت بمساعدة قوات فرنسية وكندية. كما ادى ارتفاع نسبة البطالة بين المحاربين السابقين في هاييتي الى نشوء عصابات جرائم مسلحة استخدمت بدورها ، وبشكل متزايد، من قبل حكومة الرئيس جان –برتراند اريستد للحفاظ على السلطة[2].

ومنذ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، موعد بدء الولايات المتحدة ما سمي بالحرب العالمية على الارهاب تواجه بلدان اميركا الوسطى جنوبي نهر اوسوماسنتا (الحدود بين غواتيمالا والمكسيك) مشكلات مماثلة (مثل الهجرة غير الشرعية والفقر والكوارث الطبيعية، والجريمة المنظمة، بما في ذلك ما يدعى ماراس(*) وقد ترسخ الماراس في الولايات المتحدة في لوس انجلوس بكاليفورنيا، وبدأوا انشطتهم الاجرامية في السلفادور وتوسعوا لاحقا نحو هندوراوس وغواتيمالا ونيكاراغوا والمكسيك، وتتكاثر اعدادهم بسرعة ويبلغ عددهم نحو٢٠٠,٠٠٠ شخص وهم يشكلون تهديدا للامن الوطني للبلدان التي ينشطون فيها[3].

---

[1] يسرا الشرقاوي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٦٥.

[2] ريناتا دوان وشارون ويهارتا، مهمات السلام المتعددة الاطراف: تحديات بناء السلام،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥،ص٢٦٢. (كان اول تدخل للقوات الاميركية في هاييتي عام ١٩١٥ لاخماد نزاعات عرقية واستمرت المهمة-او ما اصبح استعمارا – حتى عام ١٩٣٤ وفي عام ١٩٩٤ بدأت ادارة الرئيس كلنتون رغم اعتراضات الجمهوريين حملة عسكرية شارك فيها نحو ٢٠٠٠٠ جندي وكلفت ثلاثة مليارات لاعادة اريستد للحكم بعد نفيه لمدة ثلاث سنوات الى الولايات المتحدة اثر انقلاب عسكري) .

(*)تعني كلمة ماراس النمل المحتشد الشائع في غابة الامازون، وفي اميركا الوسطى والمكسيك والولايات المتحدة، يستخدم مصطلح ماراس على العصابات ذات الاعضاء صغار السن الذين يتميزون بالوشوم والثياب الفضفاضة.

[3] المصدر نفسه، ص٢٦٣

ان تعدد الاطراف الحاملة للسلاح في اميركا اللاتينية والكاريبي يؤشر حالة القلق التي تعيشها دول المنطقة، كما انه يغري بتنشيط عملية الحصول على السلاح لكل طرف من هذه الاطراف ، ومن هنا فان الوصول الى ارقام حقيقية حول حجم تجارة السلاح امر غير ممكن ، لان السلاح لايذهب الى اطراف حكومية دائما، مما يعني ان الحصول على البيانات سيقتصر على الجهات الرسمية ، وبالتاكيد فان الجماعات المسلحة خارج اطار الدولة لن تقدم بيانات بمشترياتها من الاسلحة تحت اي ظرف.

المطلب الرابع: مصادر التسلح

تعد موازنات دفاع دول اميركا اللاتينية والكاريبي من بين اصغر موازنات الدفاع في العالم بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، وذلك هو الاتجاه مع بعض الاستثناءات منذ السنوات الاولى لحقبة ما بعد الحرب الباردة ، وواقع الامر ان دراسة النفقات العسكرية لهذه الدول تعوزها الدقة بسبب عدم وضوح معايير المجالات التي تغطيها ارقام النفقات العسكرية او تستثنيها، واختلاف مفاهيم الامن والدفاع من بلد الى اخر وصعوبة الوصول الى المعلومات وعدم وضوح الاطر القضائية، واستبعاد السلطات التشريعية في دولها عن مناقشة الامن والدفاع.

ففي الثمانينات عندما نشبت العديد من الصراعات المسلحة، بلغت الموازنة للانفاق العسكري نسبة الى الناتج المحلي الاتي:

نيكاراغوا ٤٤,١% في عام ١٩٨٦ هندوراوس ٦,٤% في عام ١٩٨٥ السلفادور ٤,٩% في عام ١٩٨٦ غواتيمالا: ٣,٦% في عام ١٩٨٥، الارجنتين:٧,١% في عام ١٩٨١ تشيلي:٩,٦ % في عام ١٩٨٤ غويانا: ١٢,٤% في عام ١٩٨٦ بيرو: ١٠,٤%في عام ١٩٨٢ اورغواي: ٤% في عام ١٩٨٤ ، وبينما شهدت سنوات التسعينات من القرن الماضي ازمات اقتصادية ادت بدورها الى تقليص الانفاق على التسلح بشكل عام، فانه ومع مطلع القرن الحادي والعشرين حدث تباين كبير في تلك الارقام فظهرت كولومبيا الدولة الاعلى انفاقا في الجانب العسكري حيث بلغت النسبة ٤,٤% ، تليها تشيلي ٣,٥% ، اما بقية دول اميركا اللاتينية فلم يقترب ايا منها من نسبة ٢% باستثناء الاكوادور وكوبا (٢,٤%) في عام ٢٠٠٣[١].

وفي وقت بات السلاح فيه يحتل حيزا كبيرا في التجارة الدولية فان صناعة السلاح باتت تشكل نسبة من الانتاج القومي للدول التي تبيع السلاح وتسهم في عملية التنمية وتشغيل الايدي العاملة ، وبالمقابل فان الدول المستوردة للسلاح تنوء بعبء اقتصادي واضح ، وقد تقع فريسة الديون الناجمة عن الانفاق الحربي الواسع، وفي واقع الامر فان دول اميركا اللاتينية تشتمل على الحالتين ، الدول المنتجة للسلاح والتي تحتل موقعا متميزا في سوق السلاح مثل البرازيل والارجنتين، ودول اخرى تشتري السلاح من منافذ عديدة ، وهي حال اغلب دول المنطقة.

[١] اليزابيث سكونز، تمويل الامن في سياق عالمي،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي٢٠٠٥، ص ص٤٢٠-٤٢١.

المصادر الخارجية: اعتمدت اغلب دول اميركا اللاتينية على جارتها الولايات المتحدة للتزود بالسلاح الا ان الادارة الاميركية ابان رئاسة ريتشارد نيكسون اتخذت اجراءات لتقييد تصدير الاسلحة الى اميركا اللاتينية بين عامي ١٩٧١-١٩٧٢ وهي اجراءات تواصلت في الفترات اللاحقة، وكانت وراء تلك التقييدات الكثير من الذرائع مثل حقوق الانسان او تنظيم صادرات الاسلحة، وكان من بين الدول التي تأثرت بتلك الاجراءات من اتجه للحصول على السلاح من دول اخرى في مقدمتها الاتحاد السوفيتي السابق واوربا،كما فعلت بيرو وحذت حذوها العديد من دول القارة، اما البرازيل فاتجهت الى جانب ذلك ، نحو تطوير صناعتها الحربية[١].

وفي اطار ماسمي بالحرب على الارهاب اصطفت دول اميركا اللاتينية الى جانب الولايات المتحدة املا في الحصول على مساعدات عسكرية ، الا ان الاختلاف ظهر بين الجانبين في مسألة تبرير الحرب ضد العراق، وبينما رفضت المكسيك وتشيلي دعم الموقف الاميركي رغم الضغوط التي مورست عليهما الا ان مجموعة اخرى من دول اميركا الوسطى فضلاً عن كولومبيا والدومنيكان انضمت الى القوات المحاربة في العراق واسهمت في اضفاء الشرعية على الحرب الاميركية في العراق.وفي وقت لاحق ارسلت مجموعة اخرى من دول اميركا اللاتينية ضمت الدومنيكان والسلفادور وهندوراس ونيكاراغو جنودا الى العراق تم نشرهم في المنطقة التي كانت تديرها القوات الاسبانية، وبعد انسحاب القوات الاسبانية اعلنت هندوراس عدم التجديد لمفرزتها في حزيران ٢٠٠٤ وسحبت نيكاراغوا قواتها في شباط٢٠٠٤ لاسباب اقتصادية، وسحبت الدومنيكان قواتها استعدادا للانتخابات الرئاسية في ذلك العام، ولم تبق سوى المفرزة السلفادورية رغم مقتل احد جنودها وتعرض الحكومة للانتقاد بسبب استمرار وجودها في العراق[٢].

وقد قام وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس بزيارة شملت عددا من دول اميركا اللاتينية في شهر تشرين الاول/ اكتوبر عام ٢٠٠٧، للتاكيد على دور بلاده في توفير متطلبات الامن لحلفائها في اميركا اللاتينية وتعزيز برامج المساعدة العسكرية، واوضح غيتس خلال تلك الجولة ان وزارة الدفاع الاميركية تعمل على مساعدة الدول الحليفة في اميركا الوسطى والجنوبية لمكافحة تهريب المخدرات والاسلحة ومواصلة مهمة تدريب وتاهيل القوات العسكرية (الجيش والشرطة) في تلك الدول. وان ذلك يعد جزءا من مهمة اوسع للقيادة الجنوبية[٣].

ويرى ادولفو بيريز اسكيفال، - الحائز على جائزة نوبل للسلام ورئيس مكتب العدل والسلام- ان الولايات المتحدة تدفع بذلك في اتجاه عسكرة اميركا اللاتينية، على اساس توقع زيادة الصراعات الاجتماعية المرتبطة بترسيخ اتفاقات التبادل الحر في القارة الاميركية، وهذا ما تضمنه التقرير الصادر عن مجلس الدفاع الاميركي المشترك في ايلول/سبتمبر ٢٠٠١،عندما اشار الى أن "الفقر الشديد" و"نهضة الحركات الوطنية المحلية" و"تنامي البطالة" هي الاسباب المحتملة لعدم الاستقرار وللعنف في المنطقة. وفي المؤتمر الخاص بالأمن، الذي عقد في العام ٢٠٠٤ في المكسيك، جرى إقرار دور المجلس

[١] المصدر نفسه، ص٤٢١.
[٢] جانيت هابل ، مصدر سابق.
[٣] وكالة الصحافة الفرنسية ٢٠٠٧/١٠/٠٧

كمنظمة عسكرية وحيدة في نصف الكرة الأرضية ، "ليكون مسؤولاً عن قيادة القوات المتعددة الطرف" و"ليكون الضامن للعلاقة الفعلية بين السلطات السياسية والسلطات العسكرية". وهذا تطور يرى فيه البعض "عودة الى الاستعمار"[١].

والى جانب الولايات المتحدة تظهر الصين لاعبا مهما في سوق السلاح وفي عمليات التدريب في اميركا اللاتينية وهو امر اثار قلق الولايات المتحدة التي اثارت الموضوع مع القادة الصينيين قبيل القمة الاميركية-الصينية التي عقدت في بكين في ٢٠/٤/ ٢٠٠٦. وأعلن "توماس شانون"، مساعد وزير الخارجية الاميركي المكلف بشؤون أمريكا اللاتينية"إن المحادثات تعكس التأثير المتزايد الذي باتت تمتلكه الصين بوصفها قوة عالمية ومستهلكا كبيرا للنفط وموارد طبيعية أخرى"[٢].

وأوضح الدبلوماسي الأمريكي: "نحن منتبهون جدا" لأنشطة الصين العسكرية في أمريكا اللاتينية. ويبدو أن شانون انتبه لما خلفته تصريحاته من تأثير حول عمق القلق الأمريكي، فأردف مستدركا: "لن أذهب إلى حد القول إننا منشغلون في هذه المرحلة، فعلاقاتنا العسكرية متطورة أكثر بكثير"[٣].

وأضاف شانون أن جل مهمات الصين العسكرية في نحو عشرين بلدا من أمريكا اللاتينية يتعلق بالتدريب والنصح، موضحا أن تلك الأنشطة الدفاعية تظل مع ذلك محدودة وصغيرة إذا ما قورنت مع علاقات الصين التجارية والاستثمارية مع المنطقة[٤].

وكان الجنرال (بانتز جي. كرادوك)، الذي يشرف على العمليات العسكرية الأمريكية بأمريكا اللاتينية صرح في اذار/مارس ٢٠٠٦ أمام لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، بأن "المزيد من التجهيزات الصينية غير العسكرية" يصل إلى المنطقة"[٥]. وأضاف أن عددا متزايدا من الضباط في عدد من دول أمريكا اللاتينية يقصدون الصين من أجل التدريب[٦].

أن ثروة الصين المتنامية واحتياجها إلى الطاقة والمعادن والمواد الخام الأخرى لتلبية متطلبات اقتصادها المتطور بوتيرة سريعة، أديا إلى ارتفاع كبير في حجم استثماراتها وتجارتها في أمريكا اللاتينية، وواكب ذلك تمتين للعلاقات العسكرية المتبادلة، مما ضمن موطئ القدم الصيني الآخذ في الرسوخ بالمنطقة.

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن نصف استثمارات الصين الخارجية المباشرة يذهب إلى أمريكا اللاتينية، وهو رقم يقول المسئولون الصينيون: إنه قد يصل إلى ١٠٠ مليار دولار بنهاية العقد الحالي. كما أن حجم المبادلات التجارية بين المنطقة والصين تضاعف أربع مرات منذ سنة ٢٠٠٠ ليصل إلى ٥٠ مليار دولار في ٢٠٠٥[٧].

---

[١] جانيت هابل، مصدرسبق ذكره.
[٢] مارك ماغنيرأبعاد التعاون بين أميركا اللاتينية والصين، المركز الدولي لدراسات اميركا والغرب٢٠٠٦/٤/١٨، بالتنسيق مع صحيفتي لوس أنجلوس تايمز وواشنطن بوست.
[٣] المصدر نفسه.
[٤] المصدر نفسه.
[٥] محمد عبد الحليم ،قلق بواشنطن لتغلغل الصين بأمريكا اللاتينية– إسلام أون لاين.نت/ ١٩-٠٤-٢٠٠٦
[٦] المصدر نفسه.
[٧] مارك ماغنير ،أبعاد التعاون بين أميركا اللاتينية والصين ، مصدر سبق ذكره.

وحسب المحللين الصينيين، فإن اتساع علاقات بلادهم العسكرية مع أمريكا اللاتينية لا يشكل سوى جزءاً من العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية التي تنسجها عبر العالم.

في هذا الإطار، يقول (جو شويونج) أستاذ العلاقات الدولية بجامعة (جياو تونج) في شنغهاي: "لكننا لن نضغط كثيرا في ذلك الاتجاه، فنحن نحترم تأثير الولايات المتحدة في المنطقة. والصين ليست كالاتحاد السوفييتي منذ نحو ٥٠ سنة مضت، ومن ثمّ فلن تكون ثمة أزمة صواريخ كوبية جديدة"[١].

كما حصلت بعض دول القارة على السلاح من روسيا الاتحادية وبعد ان كان الاتحاد السوفيتي السابق يدعم اية دولة تناوىء السياسة الاميركية في اميركا اللاتينية فان روسيا لم تنطلق من دوافع ايديولوجية في بيع السلاح لدول اميركا اللاتينية وانما لاسباب اقتصادية وكصفقات تجارية. وقد عقدت روسيا وتشيلي صفقة اسلحة في عام ٢٠٠٠ لسلاحي البحرية والمشاة واعلن المسؤولون الروس انذاك "نأمل قبل نهاية السنة في ان نبيع اميركا اللاتينية اسلحة تتراوح قيمتها بين ١٥٠ و٢٠٠ مليون دولار". وان روسيا حققت اختراقا في سوق السلاح في اميركا اللاتينية. واكدوا ان "لهذا التحول اهمية كبرى لروسيا التي لا تبيع حاليا سوى ١٠ في المائة من حاجة سوق السلاح في اميركا اللاتينية". وان "هذه المنطقة توفر اسواقا واعدة لصادرات الاسلحة الروسية في القرن الحادي والعشرين"[٢].

الصناعات الحربية المشتركة: حرصت بعض الدول اللاتينية على تصنيع السلاح لتقوية جيوشها لكنها اصطدمت بقلة الامكانات بينما تتطلب الصناعات العسكرية اموالا باهضة مما الجأها الى سياسة المشاركة مع دول اجنبية، ومن ذلك المشاركة الاميركية في بناء الهياكل الاساسية للصناعة البرازيلية، ورغم ايجابيات هذه التجربة في وضع البرازيل على طريق النمو والتطور الصناعي ، فانها ادت من جانب اخر الى اغراقها بالديون وادخالها في ازمات اقتصادية خانقة مازالت تعاني من وطأتها حتى الوقت الحاضر. كما سعت البرازيل الى الانتاج المشترك للاسلحة مع الدول المجاورة مثل الارجنتين التي تعاونت معها في صناعة الطائرات، ووجدت الحكومة البرازيلية ان من بين السبل التي يمكن ان تحسن وضعها الاقتصادي الاهتمام بالصناعات الحربية الوطنية[٣].

وهكذا انضمت البرازيل، في حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠، الى "بروتوكول ٥٠٥" بغية الحصول على أسلحة وأعتدة دفاعية، ومقابل ذلك سمحت للولايات المتحدة بالدخول الى القواعد العسكرية البرازيلية وبوضع يدها على قاعدة "ألكانتارا" لاطلاق الأقمار الصناعية في شمال البلاد، وفي هذه القاعدة "سيكون لها حق الرقابة المطلقة على مدى ٢٤ ساعة. ولا يسمح لأي برازيلي بدخولها بدون موافقة مسبقة من البنتاغون". والمنطق نفسه حكم صفقة بيع طائرات أف.١٦ القتالية من تشيلي، فحكومة ريكاردو لاغوس استطاعت

[١] المصدر نفسه.
[٢] اف ب ،أسلحة روسية إلى تشيلي قريبا، في ٢٠٠٠/٤/٥.
[٣] ناظم جاسور، مصدر سابق، ،ص٣٩٢.

بـذلك أن تسترضـي جيشـها السـريع الانتفـاض، ومصـانع السـلاح الأميركيـة، وهـي تشـكل مجموعة ضغط نافذة داخل إدارة بوش، حصلت من جهتها على ما تريد[1].

كما قامت البرازيل والارجنتين بجهود مشتركة في اطار برنامج فضائي اسفر عن اطـلاق اول صـاروخ الـى الفضـاء فـي اواخـر عـام ٢٠٠٧ فـي مهمـة مشـتركة بـين البلـدين الجـارين٢، وكـان وزيـر التكنولوجيـا البرازيلـي (ادواردو كـامبوس) قـد وعـد بـإطلاق أول صـاروخ برازيلي بحلول العام ٢٠٠٦ مشيرا الى ان برنـامج الفضـاء البرازيلـي، يعمـل علـى "تحقيق أهداف استرتيجية وطنية"[3].

الصناعة الوطنية للسلاح: تقدم البرازيل نموذجا واضحا للاهتمام بصناعة السلاح في زمن مبكر انطلاقا من سيطرة العسكر على الحكم في ستينات القرن الماضي ، حيث حرص الجنرالات بموجب سياسة دفاعية اقتضتها طبيعة البرازيل التي تحدها اغلب دول القارة اللاتينية وبفعل الطموح بقيادة القارة، على تحديث الاسلحة وانشاء صناعة حربية وطنية ، والاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة من دول اوربية،حيث اشتهرت البرازيل بعد ذلك بصناعتها الحربية المتطورة في مجال الجو والبر والبحر[4]. وقد عمدت البرازيل الى الاستفادة من امكانات الشركات المتطورة عن طريق شراء التصاميم للطائرات الحربية من شركات اميركية[5].

ولاباس من الاشارة الى ان البرازيل والارجنتين تقف في مقدمة دول اميركا اللاتينية في ميدان استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية، الا ان منطقة الكاريبي عموما هي احدى المناطق الخالية من السلاح النووي تماما، وهي كلها تخضع لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في اميركا الجنوبية ومنطقة الكاريبي والتي يطلق عليها اختصارا (معاهدة تلاتيلوكو)[(*)].

ان مصادر التسلح المختلفة وان عكست اهتماما من دول المنطقة للحصول على السلاح من اجل مواجهة التحديات او من اجل تحديث قواتها المسلحة ، فانها في الوقت نفسه عكست اهتماما بالاستقلالية عبر الحرص على الانتاج الوطني للسلاح والتعاون بين دول المنطقة في هذا المجال، كما عكست من جانب اخر محاولة الدول الكبرى للافادة من اسواق المنطقة والدخول في صفقات متنوعة تمثل مبيعات الاسلحة جانبا مهما منها.

---

[1] جانيت هابل ، مصدر سابق.
[2] على موقع (CNN)في٢٠٠٧/١٢/١٧
[3] على موقع (CNN) في ٢٠٠٤/٧/٨
[4] ناظم جاسور ،مصدر سابق، ص٣٩٢
[5] ماريا كريستينا روزاس، امريكا اللاتينية والكاريبي:الامن والدفاع في حقبة ما بعد الحرب الباردة، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥ ،ص٣٩٨
[(*)] تم توقيع هذه المعاهدة في عام ١٩٦٧، في مدينة مكسيكو، واصبحت نافذة في عام ١٩٦٨، وجرى تعديلها في الاعوام ١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢. وهي تحظر على دول اميركا اللاتينية والكاريبي اختبار اي سلاح نووي او انتاجه او حيازته باي وسيلة، فضلا عن تلقيه وتركيبه ونشره وامتلاكه باي شكل من الاشكال. انظر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧ ، ص٩٨٢.

الخاتمة:

تتسم اتجاهات الدول في التسلح بالتباين والاختلاف بحسب التوجهات السياسية وبمدى قوة تلك الدول او طبيعة دورها العالمي، وفي اميركا اللاتينية تتعايش المتناقضات تحت سقف واحد، وبينما نجد ان القوات العسكرية في تلك الدول قليلة العدد والميزانيات العسكرية محدودة، نجد ان امام هذه الدول الكثير من المشاكل والتحديات، وتتقدم المشكلات الاقتصادية العوامل المؤدية الى تقليص الانفاق على التسلح كما ان العلاقات مع الولايات المتحدة كانت سببا في اعتماد بعض دول المنطقة على جارتها القوية التي تتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شؤونها.

وتبدو دول اميركا اللاتينية من اكثر الدول معاناة من العصابات المسلحة والارهاب وتجارة المخدرات ولكنها مع ذلك لم تسع لتوسيع جيوشها ولا حتى اجهزة الشرطة ، وكثيرا ماتقوم العصابات بتصفية الحسابات فيما بينها دون تدخل الدولة، وقد تضطر اجهزة الدولة احيانا للاستعانة بالعصابات في مواجهة خصومها.

وتعد اميركا اللاتينية مثالا على المنطقة الخالية من السلاح النووي رغم ان الدول الكبيرة فيها حصلت على التقنية النووية في وقت مبكر وتوجد مفاعلات نووية على اراضيها الا انها لاتملك برامج تسليح في هذا المجال وخير مثال على ذلك الارجنتين والبرازيل.

ورغم تعدد مصادر الحصول على الاسلحة فان الولايات المتحدة تعد المورد الاول للسلاح والمساعدات العسكرية، بينما شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة منافسة روسية وصينية في صفقات التسلح. والى جانب ذلك هناك صناعة اسلحة تقليدية في بعض دول اميركا اللاتينية وخاصة في البرازيل التي استطاعت منافسة الدول الكبرى حتى اصبحت في المرتبة الرابعة عشرة بين الدول المصدرة للسلاح في عام ٢٠٠٤.

عموما يمكن القول ان اتجاهات التسلح في اميركا اللاتينية وان كانت تختلف بين دولة واخرى بحسب اوضاعها الداخلية وما تواجهه من تحديات خارجية، فان الاطار العام يشير الى ان اميركا اللاتينية هي المنطقة الاقل انفاقا على شراء السلاح كما ان بعض دولها استطاعت تحويل الانفاق العسكري نحو تقوية الاقتصاد، بينما اصبح انتاج السلاح التقليدي وبيعه فرصة لبعض دول القارة لتحسين اقتصادها وايجاد فرص عمل لمواطنيها.